

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تعاقد مجموعة من الجماعات الترابية مع محامين غير مقبولين للترافع أمام محكمة النقض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تتعقد الجماعات الترابية اتفاقيات مع المحامين بهدف تقديم الاستشارات القانونية لها والدفاع عن مصالحها أمام المحاكم، وذلك في إطار الجدول "ج" من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية سنة 2013، والذي يشترط صفة وخصوصية أصحاب التوكيلات القانونية. وفي هذا الإطار، نسجل أن بعض الجماعات الترابية تبرم اتفاقيات مع محامين غير مقبولين للترافع أمام محكمة النقض وأمام المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، وهو الوضع الذي يجعل مصالح وحقوق هذه الجماعات مهددة بالضيق في حالة نزاع قضائي بلغ مرحلة محكمة النقض.

مما يدفع المحامي المتعاقد مع هذه الجماعات الترابية، إلى البحث عن محام مقبول للترافع لدى محكمة النقض حتى يوقع على المذكرات المقدمة في غياب تام لأي إطار قانوني يجمع هذا الأخير بالجماعة، وهو ما يجسد تلاعبا بالقانون وتبديدا للمال العام. لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي التدابير التي ستتخذها وزارتك من أجل تصحيح هذه الأوضاع، وذلك من أجل حماية المال العام وتجويد الحكامة المالية بالجماعات الترابية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

المهدي العالوي